

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية: دراسة بيانات بانل لمجموعة من دول منطقة MENA
The Impact of FDI on Tourism Development: Study of Panel Data for a Group of MENA Countries

بوسنة محمد رضا^{1*}، مرابطي سناء²، بن ناصر أمال³

تاريخ الإرسال: 2021/06/15 تاريخ القبول: 2021/11/21 تاريخ النشر: 2022/03/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية، من خلال الاعتماد على بيانات مقطعية زمنية، لعينة مكونة من 12 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 2018. بعد معالجة البيانات بالاعتماد على برنامج Eviews 9، تم تطبيق كل من نموذج الأثر التجميعي، الأثر الثابت والاثر العشوائي، والمفاضلة بينها بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية المناسبة لذلك. ومن خلال الاختبارات السابقة، تبين بأن نموذج الاثار الثابتة كان أحسن نموذج يمكن الاعتماد عليه في تقدير معالم نموذج الدراسة، حيث تم التوصل من خلال النتائج الى وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر الاستثمار الأجنبي على الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي، كما تم التوصل أيضا الى ان الاستثمار الأجنبي له أثر موجب ومعنوي على مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ تنمية سياحية؛ دول منطقة MENA، بيانات البانل.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of foreign direct investment on tourism development. By relying on panel data sample of 12 MENA countries. During the period from 1995 to 2018.

After data processing based on Eviews 9 software, both the pooled effect, fixed effect and random effect models were applied. And the trade-off between them based on appropriate statistical tests for that. Through previous tests. The fixed effects model was found to be the most reliable model for estimating the parameters of the study model. The results showed that there is a positive and significant impact of the foreign investment index on the tourism GDP. It was also concluded that foreign investment has a positive and significant impact on the contribution of the tourism sector to economic growth.

Keywords: FDI; Tourism Development; MENA Countries; Panel Data.

*المؤلف المراسل

¹ Mohammed Ridha BOUCENNA, Oum El Bouaghi university: Algeria, boucenna.med.ridha@univ-oeb.dz

² Sana MERABTI, Oum El Bouaghi university: Algeria, Merabti.Sana@univ-oeb.dz

³ Amel BENNACER, Guelma university: Algeria, ahlem_bennacer24@yahoo.fr

تعد اختيار طريقة تمويل المشاريع في القطاع السياحي من أهم عناصر الخطة الاستثمارية، وان تحديد هذا الاختيار يخضع بالتأكيد لمنهج الدولة الاقتصادي. ومن بين تلك الموارد نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، أي توفر التمويل على شكل استثمارات خاصة عربية أو أجنبية، والذي أصبح أمر ضروري، ليس لأن التمويل من قبل القطاع العام غير كاف وحسب، بل لان الاستثمارات الخاصة ولا سيما الأجنبية منها تحمل في طياتها ترسيخا للثقة بالمناخ السياسي والاقتصادي في المنطقة، وتحمل معها تقنيات الإدارة والخبرة، وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في ربط القطاع السياحي للبلد المضيف بالأسواق العالمية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل فهناك من يدعو لفتح الأبواب امام هذا النوع من الاستثمار دون قيد أو شرط، وذلك للحاجة الماسة لرأس المال الأجنبي بالإضافة إلى عامل الخبرة في القطاع السياحي، وهناك من يحذر من خطورة امتلاك رأس مال الأجنبي للمشاريع السياحية، وبالتالي يكون القطاع السياحي قطاعا تابعا للسوق الأجنبية، وفي كل الأحوال فإن الدول النامية أصبحت مطالبة بحسن استغلال الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، وهذا من اجل العمل على تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

بناء على ما سبق، تمثلت الإشكالية الرئيسية لهاته الدراسة فيما يلي:

كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية في دول عينة الدراسة؟

تم تقسيم الإشكالية الرئيسية لأي مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

• كيف أثر حجم الاستثمارات الاجنبي على الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي؟

• كيف أثر حجم الاستثمار الأجنبي على مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، تم وضع الفرضيات التالية:

• حجم الاستثمار الأجنبي له أثر موجب على حجم الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي؛

• حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، يزيد من مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية، وهذا من خلال تحليل واقع تأثيره على حجم الناتج الداخلي الخام للقطاع، وكذلك اثره على مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA، وهذا بالاعتماد على أسلوب البيانات الزمنية المقطعية، والذي يسمح لنا بتحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، الى جانب القدرة على تحديد الاختلافات التي يمكن ان تكون في ذلك الاثر من دولة الى أخرى.

1- التنمية السياحية مفاهيمها ومكوناته

1.1 مفهوم التنمية السياحية

أعطى الكتاب والباحثون والمهتمين في هذا المجال العديد من التعاريف لتنمية السياحة نذكر منها:

- التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي. (ديايي, 2017)
- التنمية السياحية هي عملية تغير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحيد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. (أحمد, 2013, p. 9)
- كما يرى البعض بأن "التنمية السياحية تنطلق أساساً من تعظيم قدراتنا على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية". (بن نافلة & فلاق, 2013)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية السياحية هي عملية متداخلة ومتشعبة الجوانب، تضم عناصر متعددة تتفاعل فيما بينها، للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، وذلك وفقاً لمنهج عملي وتطبيقي.

2.1 عناصر التنمية السياحية:

من أهم عناصر التنمية السياحية نجد (كورتل & كحيلة, ديسمبر 2013): عناصر الجذب السياحي: وتتمثل في كل العناصر الطبيعية؛ أماكن النوم: كالفنادق؛ وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت شقق الأيجار؛ التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي، والإدارة السياحية، والأشغال اليدوية والبنوك. إلخ، خدمات البنية التحتية: مثل خدمات النقل، خدمات الاتصالات، وغيرها. ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

3.1 آثار التنمية السياحية على الاقتصاد:

تعود أهمية التنمية السياحية إلى الآثار الإيجابية على المستويين الجزئي والكلّي في الاقتصاد، ومن ذلك:

- الأثر على ميزان المدفوعات: فالميزان السياحي جزء من ميزان المدفوعات التجاري لأي بلد ما، فعند تنفيذ مشاريع سياحية جديدة يزداد شدة الجذب السياحي وهذا بدوره يساهم في زيادة حجم العملات الأجنبية كإيرادات بعد خصم التكاليف التي تتحملها المشاريع السياحية بالعملة الأجنبية؛
- الأثر على التوظيف والعمالة: توظيف أكبر قدر من العمالة حيث أن مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل بات واضحة على المستوى المحلي والعالمي ... إلخ. (الحميري, 2010, p. 15)

- الأثر على الاستثمار في البنى التحتية: ان استقبال واستضافة سياح عالميين يحتم على البلد ان يوفر لهم المنتج السياحي المتطور بما فيه مستلزمات الحياة العصرية الحديثة، وان يهتم بتنمية جميع المرافق الأساسية ذات الصلة بالنشاط السياحي الا وهي البنى التحتية. (الحوري & الدباغ, 2013, pp. 187-188)
- تنمية المناطق الريفية والنائية: تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلاً من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدهمة، وبالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة؛
- تمويل الموازنة العامة: يوفر قطاع السياحة مصدراً مهماً لتمويل للحكومات يتمثل في عائدات الضرائب على الأنشطة الرئيسية (الضرائب على المطاعم، وأماكن الإقامة، ضرائب على المبيعات، رسوم دخول المتاحف والحدائق والمتنزهات العامة...)
- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد. (بن_نافلة & فلاق, 2013)

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولت المنظمات الدولية والباحثين الاقتصاديين اهتمام كبير لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعطوه العديد من التعاريف نذكر منها:

عرف من قبل الباحثين بأنه "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسها الأساسي، أو الزيادة في رأس مال شركات موجودة أصلاً، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر بها أمواله". (حايد, 2014)

كما عرفه صندوق النقد الدولي FMI بأنه "ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصاديات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر". (بن_مسعود, جوان 2010)

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED عرفته بأنه "ذلك النشاط الذي بواسطته يقوم مستثمر مقيم في بلد معين باكتساب مصلحة دائمة وتأثير فعال في إدارة وتسيير شركة بلد آخر، وتستند هذه العملية على إنشاء شركة جديدة، أو تغيير ملكية الشركات الموجودة عن طريق الاندماج والتملك". (عبيد, جوان 2015)

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى:

- توظيف المستثمر رؤوس أموال في اقتصاد غير بلده؛
- امتلاك حصة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر؛
- أن يمتلك المستثمر السيطرة الفعلية في قرارا إدارة المؤسسة.

2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل في (حايد, 2014):

الشركات المتعددة الجنسيات: وهي من أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نمت في السنوات الأخير

بشكل كبير وفهي مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل؛

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أفضل أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات

المتعددة الجنسيات، وهي تتمثل في قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة؛

الاستثمار المشترك: وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو

أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية... إلخ؛

مشروعات أو عمليات التجميع: وهي تكون في شكل اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو

خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، أو الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقيق العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ، وذلك في مقابل عائد مادي متفق عليه.

3.2 مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الدوافع التي تجعل من الدول النامية الاعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها: (ماهر, فيفري 2018)

- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاادخار، فضلا عن انخفاض مستوى الدخل فيها؛
- انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات، فمعظم هذه الدول تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط الامر الذي يؤدي الى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية؛
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف الأداء المصرفي وتخلف الأسواق المالية، الأمر الذي يساهم في هروب رؤوس الأموال والوطنية الى الخارج؛
- العجز في ميزان المدفوعات؛

- تسعى الدول النامية للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاستثمارات الأجنبية هو خير من يقوم بتصدير هذه التكنولوجيا مع دخولها الى الدول المضيفة لها.

4.2 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية السياحية

ان الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية او العابرة للقارات في القطاع السياحي في العديد من الدول وخاصة النامية منها له تأثيرات واضحة منها:

- مساهمة الاستثمارات المباشرة في تطوير التمويل: إن المساهمة الحقيقية للاستثمارات تكمن في تحويل الأصول المعنوية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية يساعد لا محال في تطوير القطاع السياحي وهياكل تمويل استثماراته، وكذلك تعبئة الموارد المحلية بالعملة الأجنبية؛(حايد, 2014)

- توفير الخبرة والتكنولوجيا: إن المشروعات السياحة تتصف بخاصية ارتفاع مستوى التكنولوجيا في منتجاتها بمعنى إنشاء تلك المشروعات تحتاج لاستخدام تكنولوجيا ذات تقنية مرتفعة، تلك التي يحتاجها مستوى الخدمة في المشروعات السياحية، كما ان استيراد السلع الإنتاجية والأجهزة اللازمة لإدارة وتشغيل الفنادق والمنشآت السياحية الكبرى تحتاج الى سلع مستوردة من الخارج. الأمر الذي يظهر أمامنا حقيقة واضحة هو ان النشاط السياحي يحتاج إلى عملات اجنبية كثيرة تحقق لهذه المشروعات النجاح المطلوب، ولما كانت اغلب الدول النامية ليس لها رصيد من العملات الأجنبية يكفي لتمويل مشروعاتها السياحية من شراء التكنولوجيا المناسبة او لشراء الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة للمشروع لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعدها على تخطي عجز الموارد المحلية لديها؛

- التحكم بالأسواق السياحية او التدفق السياحي: فبدلاً من التنوع في الأسواق السياحية، تقوم بتقديم خدمات تتناسب أسواقها ذات الانفاق الكبير، وإذا كان هناك شركات طيران تابعة لها، تقوم باستقطاب السياح من تلك الدول التي تقوم على خدمة مسافريها مما يركز الحركة السياحية في مناطق محددة؛(الدباغ & شير, 2015, pp. 268-270) فالشركات العالمية لها قدرة واسعة على توفير الأموال اللازمة والتكنولوجيا الحديثة والموارد البشرية المدربة والخبرات الإنتاجية كما ان لديها مهارات تسويقية واسعة وطويلة.

3. منهجية الدراسة

1.3 التعريف بعينة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات زمنية مقطعية، حيث تضمنت عينة الدراسة على 12 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الأردن، الكويت، المغرب، سلطنة عمان،

المملكة العربية السعودية، تونس، الامارات العربية المتحدة وقطر؛ وتم التركيز على هذه الدول بناء على ما هو متوفر من بيانات، أي انه تم اختيار الدول التي تم الحصول على كل البيانات الخاصة بها؛ اما فترة الدراسة فقد تضمنت الفترة 1995-2018، أي 24 مشاهدة لكل بلد، وبالتالي فان عدد المشاهدات الإجمالي بلغ 288 مشاهدة سنوية؛

2.3 التعريف بمتغيرات الدراسة

من اجل تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع السياحي في الدول المدروسة، تم العبير عن نمو القطاع السياحي بمؤشري قيمة ونسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام، اما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم التعبير عنه بالاعتماد على متغير حجم راس المال المستثمر في القطاع السياحي، ونسبة ذلك الاستثمار في القطاع السياحي الى اجمالي الاستثمارات في البلد؛ وقد تم الحصول على كل البيانات من قاعدة البيانات للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC, 2019)، وفيما يلي تعريف بمختلف المتغيرات المعتمدة في الدراسة:

- Y1: الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي (بالأسعار الحقيقية) ، وهو يمثل مجموع القيمة المضافة التي تم تحقيقها مباشرة من النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، والتي تنتج من خلال انفاق الافراد، والحكومات والأجانب، على خدمات الإقامة ، الاطعام، النقل، الترفيه، مناطق الجذب السياحي.
- Y2: المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي) ، وهو يمثل نسبة الناتج الداخلي الخام المحقق في النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي الى اجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد،
- المتغيرات المستقلة: وتشمل ما يلي:

- X1: اجمالي راس المال المستثمر في القطاع السياحي، ويعبر عن اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، ويضم كل الاستثمارات التي قام بها المقيمين وغير المقيمين في البلد، باستثناء تلك الاستثمارات التي يقوم بها افراد غير مقيمين في مجالات النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية (Pechlaner & Smeral, 2014, p. 78)؛ وتضم هذه الاستثمارات، مجموعة الاستثمارات المتعلقة بالخدمات السياحية المباشرة مثل: عربات الركاب بالسكك الحديدية، السفن السياحية، الحافلات المستخدمة لمشاهدة معالم المدينة، المرافق الفندقية، مراكز المؤتمرات ومصاعد التزلج. كما يضاف لها أيضا بعض الاستثمارات المرتبطة بخدمات السياحة المباشرة، مثل: أنظمة الكمبيوتر في الفنادق أو وكالات السفر ، مرافق غسيل الملابس في الفندق؛ الى جانب استثمارات البنية التحتية التي تقوم بها الحكومة لصالح الخدمات السياحية (UNWTO, 2008).

- X2: نسبة اجمالي راس المال المستثمر في القطاع السياحي الى اجمالي الاستثمارات في البلد، ويكون بنسبة مئوية.

نظرا لاختلاف وحدات القياس لمتغيرات الدراسة فقد تم ادخال اللوغاريتم على البيانات الخاصة بها، وهذا من اجل تسهيل عملية التحليل.

3.3 الأدوات الإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة

من اجل تحليل العلاقة بين المتغيرات، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية، نذكر منها ما يلي:

1.3.3 اختبار استقرارية المتغيرات: ويتم هذا بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF، حيث يعتبر هذا الاختبار اساس الاختبارات الأخرى، وبعد النسخة الجديدة من اختبار DF الذي كان يستخدم فقط في حالة كون $u_{i,t}$ مستقلة، وحتى يمكن استخدام الاختبار في كل الحالات فقد قام الباحثان Dickey-Fuller بتطوير اختبارهما الجديد، والمعروف باختبار ديكي فولر الصاعد، ويعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم H_0 : التي تفترض وجود جذر الوحدة لبيانات البانل؛

- الفرضية البديلة H_1 : تفترض استقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البانل.

ولاختبار صحة الفرضيتين البديلتين، اعتمد Dickey-Fuller على النماذج الثلاثة التالية (Gujarati & Porter, 2009, p. 757):

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + u_{i,t}$$

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + \alpha_i + u_{i,t}$$

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{\rho_i} \theta_{i,l} \Delta y_{i,t-l} + \beta_i t + \alpha_i + u_{i,t}$$

حيث يتم اختبار مدى تحقق احدى الفرضيتين في كل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة، من خلال مقارنة قيمة الاحصائية t-student لذلك النموذج مع قيمتها في الجدول الذي قام بمحاكاته الباحثان لكل نموذج من النماذج السابق، وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإن هذا يدل على تحقق الفرضية العدمية، وبالتالي وجود جذر الوحدة في السلسلة، وفي حالة كون القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية فإن هذا يدل على تحقق الفرضية البديلة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية المدروسة.

2.3.3 أسلوب بيانات البانل: يسمح هذا النوع من الأساليب بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، مع الاخذ

بعين الاعتبار الاختلافات التي يمكن ان تكون بين بلد واخر، وبين زمن واخر، وعليه فان بيانات البانل يمكن ان

تكون في أحد النماذج التالية (Greene, 2018, p. 376):

- النموذج التجميعي **Pooled Regression**: وفيه يتم معاملة البيانات الخاصة بالوحدات المقطعية وكأنها وحدة واحدة، أي لا يوجد اختلاف بين الأثر الخاص بأي وحدة، وعليه فان معادلة الانحدار تضم المعامل الثابت C فقط؛

- نموذج الأثر الثابت **Fixed Effects**: وهو النموذج الذي يعبر عن الاختلافات في الأثر بين كل وحدة وأخرى، غير ان الأثر الخاص بكل وحدة يبقى ثابتا دون ان يتغير، وبالتالي فان هذا النموذج يضم معامل الأثر الثابت بدلا من المعامل الثابت C، ويمكن التعبير على هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$Y_{it} = X_{it}\beta + \alpha_i + \varepsilon_{it}$$

- نموذج الأثر العشوائي:

ينظر هذا النوع من النماذج الى الاثار المقطعية والزمنية على انها معالم عشوائية، أي ان الأثر الخاص يختلف من وحدة الى أخرى، ومن زمن الى اخر بالنسبة لنفس الوحدة، وعليه فان الشكل العام لهذا النموذج يمكن كتابته على الشكل التالي(بدرأوي, 2015):

$$Y_{it} = \alpha + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

$$\varepsilon_{it} = \alpha_i + u_t + u_{it} \quad \text{حيث أن :}$$

وبالتالي فان قيمة الخطأ ε_{it} يضم في ان واحد الاثار الفردية الخاصة α_i ، الاثار الزمنية الخاصة u_t ، و u_{it} تمثل تأثير المتغيرات الأخرى المهملة في النموذج.

4.3 نموذج الدراسة

من اجل تحليل دور الاستثمار (المحلي والاجنبي) في تنمية القطاع السياحي في الدول المدروسة، فقد تم الاعتماد على نموذجين خطيين، حيث يكون المتغير التابع في النموذج الأول عبارة عن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي (بالأسعار الحقيقية)، والمتغيرات المفسرة له هي $(X1, X2)$ ؛ اما المتغير التابع للنموذج الثاني فهو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع السياحي الى الناتج المحلي الإجمالي؛ ويتم التعبير عن النموذجين من خلال المعادلتين التاليتين:

$$LY1 = f(LX1, LX2)$$

$$LY2 = f(LX1, LX2)$$

4. نتائج الدراسة

1.4 اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

من اجل تحديد النموذج المناسب لتحليل العلاقة بين المتغيرات، فان الامر يتطلب تحديد درجة الاستقرارية لكل متغير من متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF.

جدول رقم 01: نتائج اختبار الاستقرارية

المتغير	عند المستوى	عند النفاصل الاول	درجة الاستقرارية
LY1	29,7338	80,9969	I1
LY2	22,8661	72,8373	I1
LX1	44,3196	/	I0
LX2	39,7670	/	I0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

يتضح من بيانات الجدول ان المتغيرات التابعة كان بها جذر الوحدة من الدرجة الأولى، اما المتغيرات المستقلة فقد مستقرة عند المستوى، ولهذا فانه بالإمكان الاعتماد على نماذج بيانات البانل من اجل تحليل العلاقة فيما بينها.

2.4 اختبارات المفاضلة بين الاشكال الثلاثة لنموذج البانل لنموذجي الدراسة

بما انه تم الاعتماد في عملية التحليل على بيانات البانل، فانه من الضروري المفاضلة بين الاشكال الثلاثة لنموذج بيانات البانل، وهي: النموذج التجميعي، نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية، وفيما يلي الاختبارات الخاصة بعملية المفاضلة بين تلك النماذج.

1.2.4 اختبار المفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر العشوائي

سيتم المفاضلة بين هذين النموذجين من خلال الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan LM test، ويستخدم هذا الاختبار من اجل المفاضلة بين نموذج الاثار العشوائية والنموذج التجميعي، حيث تتمثل الفرضية الصفرية لهذا الاختبار في انه لا توجد اختلافات خاصة في الأثر بين كل فرد واخر، كما لا توجد اختلافات في الأثر من زمن الى اخر، بينما تنص الفرضية البديلة له على ان نموذج الاثار العشوائية هو الافضل (Baltagi, 2005, p. 59)، ويتم تحديد نتيجة الاختبار بالاعتماد على إحصائية مربع كاي (Le, Singh, & Nguyen, 2015, p. 205)، ويوضح الجدول التالي، النتائج الخاصة باختبار المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائية والنموذج التجميعي.

جدول 02: نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج التجميعي

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan (model 1)	958.1471	0.754776	958.9018
	(0.0000)	(0.3850)	(0.0000)
Breusch-Pagan (model 2)	621.6453	0.010799	621.6345
	(0.0000)	(0.9172)	(0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من قيم الجدول بأن قيمة اختبار Breusch-Pagan LM test بلغت 958,1471 بالنسبة للنموذج الأول، و621,6453 بالنسبة للنموذج الثاني، وكانت هذه القيم معنوية عند مستوى 5%، وهذا ما يدل على عدم تحقق الفرضية العدمية لهذا الاختبار، وتحقق الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو أفضل من النموذج التجميعي في تقدير معالم نموذج الدراسة.

2.2.4 نتائج اختبار هوسمان Hausman Test للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

يسمح اختبار هوسمان بالمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة، حيث تنص فرضية العدم للاختبار بأن نموذج الآثار العشوائية هو أفضل من نموذج الآثار الثابتة (الدويك، 2017)، والجدول التالي يوضح قيم الاختبار لكلي النموذجين.

جدول 03: نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random (model1)	6.567671	2	0.0375
Cross-section random (model 2)	14.445415	2	0.0007

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من بيانات الجدول بأن قيمة الاحتمال للاختبار بلغت 0,0375 بالنسبة للنموذج الأول، و0,0007 بالنسبة للنموذج الثاني، وهي أقل من 0,05، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو أفضل من نموذج الآثار العشوائية لكلي نموذجي الدراسة؛

3.2.4 اختبار المفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر الثابت

سيتم الاعتماد في عملية المفاضلة على اختبار F المقيد، وذلك وفق الصيغة التالية (حراث & عياد، 2018):

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{pooled}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)}$$

R_{FEM}^2 : معامل التحديد لنموذج الاثار الثابتة T: عدد الفترات الزمنية

R_{pooled}^2 : معامل التحديد للنموذج التجميعي K: عدد المتغيرات المفسرة

N: عدد الدول

وعليه فان نتيجة الاختبار تكون كالتالي:

$$F1 = \frac{(0,914395 - 0,743061)/(12 - 1)}{(1 - 0,914395)/(288 - 12 - 2)} = 16,61$$

$$F2 = \frac{(0,807792 - 0,507413)/(12 - 1)}{(1 - 0,807792)/(288 - 12 - 2)} = 15,19$$

وبمقارنة قيمة F المحسوبة لكلى النموذجين مع قيمة F الجدولية ($F_{274}^{11} = 1.84$)، نجد ان القيمة المحسوبة هي اكبر من

القيمة الجدولية، مما يعني ان نموذج الاثار الثابتة هو افضل من النموذج التجميعي في كلى النموذجين.

• تقدير معالم نموذجي الدراسة

بعدها تم التأكد من أن نموذج الاثار الثابتة هو أحسن نموذج يمكن الاعتماد عليه في تقدير معالم نموذج الدراسة، سنحاول

فيما يلي تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق هذا النموذج المختار، والجدول التالي يوضح نتائج عملية التقدير.

جدول 04: نتائج تقدير معالم نموذجي الدراسة وفق نموذج الاثار الثابتة

عدد المشاهدات = 24×12 = 288	N=12	T=24	الفترة: 2018-1995
النموذج الثاني	النموذج الأول		
المتغير التابع: LY2	المتغير التابع: LY1		المتغيرات المفسرة
0.087637 **(2.231027)	0.828657 *** (20.76179)		LX1
0.202366 *** (4.136199)	0.535242- *** (10.76678-)		LX2
1.868145 *** (24.43715)	2.094525 *** (26.96480)		C
0.807792	0.914395		R ²
87.90641	223.4216		F-statistic
0.0000	0.0000		Prob (F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

(...) تعني قيمة إحصائية t-student، اما الاشارات (** و ***) تعني ان المعامل هو معنوي عند مستوى 1 و 5% على التوالي.

5. مناقشة نتائج الدراسة

توضح نتائج الجدول بأن متغيرات النموذج الأول تمكنت من تفسير 91,43% من التغير في الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي (بالأسعار الحقيقية)، كما توضح قيمة إحصائية F واحتمالها، ان النموذج هو معنوي ويمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل؛ من جهة أخرى، توضح نتائج الجدول بأن متغيرات النموذج الثاني تمكنت من تفسير 80,78% من التغير في نسبة الناتج المحلي الخام للقطاع السياحي الى الناتج المحلي الخام الإجمالي، كما توضح قيمة إحصائية F واحتمالها ايضا، ان النموذج هو معنوي ويمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل.

لقد كانت قيمة معلمة متغير لوغاريتم اجمالي راس المال المستثمر في القطاع السياحي موجبة، ومعنوية حيث كانت قيمة Prob الخاصة بها اقل من 0,05، وبالتالي فان أثر حجم الاستثمار كان إيجابيا، أي ان الدول التي قامت باستثمارات محلية واجنبية كبيرة في القطاع السياحي، شهدت مستوى مرتفع من الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع؛

وحملت المعلمة الخاصة بلوغاريتم نسبة اجمالي راس المال المستثمر في القطاع السياحي الى اجمالي الاستثمارات في البلد قيمة سالبة ومعنوية في النموذج الأول، وقيمة موجبة ومعنوية في النموذج الثاني، ويفسر هذا انه كلما زادت تلك النسبة كلما تراجع حجم الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي، حيث ان النسب المرتفعة تم تسجيلها في الغالب في الدول ذات حجم الاستثمار السياحي المنخفض، مما يعني ان ارتفاع تلك النسبة راجع الى انخفاض قيم اجمالي الاستثمارات في تلك الدول، وليس راجع الى ارتفاع حجم الاستثمار، ولهذا رافق نسب الاستثمار المرتفعة انخفاض في الناتج الداخلي الخام للقطاع السياحي؛

بالنسبة للنموذج الثاني، فانه عندما تم تعديل قيم حجم الناتج الداخلي الخام للقطاع السياحي بالنسبة الى اجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد، فان أثر المتغير X2 أصبح موجبا، حيث ان الدول التي تتمتع بمستوى منخفض في الناتج الداخلي الخام في القطاع السياحي، يمكن ان يكون لها نسبة اعلى لذلك الناتج عندما يتم قسمته على اجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد.

6. الخاتمة

تضمنت الدراسة على تحليل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية في مجموعة من دول منطقة MENA، وقد تم تحليل تلك العلاقة بالاعتماد على أسلوب بيانات البانل Panel Data Model، وقد تم التوصل الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في تحسين الناتج الداخلي الخام للدول المدروسة، مما يعني تحقق الفرضية الأولى من الدراسة، كما ان الاستثمار في القطاع السياحي قد ساهم في تحسين مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي الوطني، مما يعني تحقق الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة.

قائمة المراجع:

1. Baltagi, B. H. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data* (3 ed.). UK: Wiley.
2. Greene, W. (2018). *Econometric analysis* (Eight ed.). New York: Pearson.
3. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics (ed.)* (5 ed.). New York: McGraw-Hill.
4. Le, M. S., Singh, T., & Nguyen, D.-T. (2015). *Trade Liberalisation and Poverty: Vietnam now and beyond*: Routledge.
5. Pechlaner, H., & Smeral, E. (2014). *Tourism and Leisure*: Springer.
6. UNWTO. (2008). Tourism satellite account: Recommended methodological framework .In: United Nations World Tourism Organization Madrid.
7. WTTC. (2019). WTTC Data Gateway. Retrieved 21/10/2019, from World Travel & Tourism Council <https://tool.wttc.org/>
8. أحمد، م. ش. ع. ا. (2013). محاضرات في التنمية السياحية (الطبعة الأولى ed). الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
9. الحميري، م. ع. ع. ا. (2010). أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة (الطبعة الأولى ed). الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
10. الحوري، م. ط.، & الدباغ، إ. م. ع. (2013). اقتصاديات السفر والسياحة (الطبعة الأولى ed). الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
11. الدباغ، إ.، & شبر، إ. خ. (2015). مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع (الطبعة الأولى ed). الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
12. الدويك، آ. ف. (2017). أثر الانفتاح التجاري على مرونة الطلب الاجرية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة, 7(1), 38-62.
13. بدرأوي، ش. (2015). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل. (دكتوراه)، أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
14. بن-مسعود، ع. ا. (جوان 2010). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-جامعة زيان عاشور الجلفة , 6(12), 160-178.
15. بن-نافلة، ق.، & فلاق، م. (2013). التنمية السياحية: في خدمة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. Paper presented at the التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف , جامعة غرداية.

16. حايدي, م. (2014). دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري. مجلة الاقتصاد والتنمية-جامعة المدية, (1)2, 46-25.
17. حراث, ح., & عياد, ص. (2018). اثر البرامج الاستثمارية في تطوير السياحة الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية: دراسة قياسية و مقارنة بين تونس و الجزائر. Paper presented at the الملتقى الوطني الخامس حول السياحة الداخلية بين الواقع و المأمول, المركز الجامعي احمد زبانه-غليزان الجزائر
18. دياي, م. (2017). دور الوعي السياحي في تحقيق التنمية السياحية. مجلة الباحث الاجتماعي, (1)13, 309-318.
19. عبيد, م. ب. (جوان 2015). الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات ودوره في التنمية الاقتصادية. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة-جامعة الحاج لخضر باتنة, (1)2, 24-6.
20. كورتل, ف., & كحيله, أ. (ديسمبر 2013). التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وآفاق تطويرها دراسة تقييمية لتجربة الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية-جامعة علي لونيبي البلدية 2, (3)4, 47-31.
21. ماهر, ا. ح. م. (فيفري 2018). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع السياحي في إقليم كردستان-العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية-العراق, (1)4, 80-89.